

روضة الطالبين وعمدة المفتين

وجوب الكفارة والطريق الثاني القطع بالتخير والثالث نفي التخيير والاقتصر على القولين الأولين والرابع الاقتصر على التخيير وقول وجوب الكفارة ونفي القول الأول والخامس الاقتصر على التخيير ولزوم الوفاء ونفي وجوب الكفارة قلت الأظهر التخيير بين الجميع وـ أعلم فإن قلنا بوجوب الكفارة فوفى بما التزم لم تسقط الكفارة على الأصل فإن كان الملائم من جنس ما تؤدى به الكفارة فالزيادة على قدر الكفارة تقع تطوعا وإن قلنا بالتخير فلا فرق بين الحج والعمرة وسائر العبادات وخرج قول أنه يلزم الوفاء بهما خاصة لعظم أمرهما كما يلزمان بالشروع فرع إذا التزم على وجه اللجاج إعتاق عبد بعينه فإن قلنا واجبه بما التزم أعتقده كيف كان وإن قلنا عليه كفارة يمين فإن كان بحيث يجزء في الكفارة فله أن يعتقه أو يعتق غيره أو يطعم أو يكسو وإن كان بحيث لا يجزء واختار الإعتاق أعتقد غيره وإن قلنا يتخير فإن اختيار الوفاء أعتقده كيف كان وإن اختيار التكفير اعتبر في إعتاقه صفات الإجزاء وإن التزم إعتاق عبيده فإن أوجبنا الوفاء أعتقدهم وإن أوجبنا الكفارة أعتقد واحدا أو أطعم أو كسا وإن قال إن فعلت كذا فعبدني حر وقع العتق إذا فعله بلا خلاف